

أثر خصائص حوكمة الشركات على الإفصاح الاختياري (دراسة حالة عينة من الشركات السعودية للفترة من 2017 - 2021م)

أستاذ المحاسبة المشارك
جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية

د. بشير بكري عجيب بابكر

المستخلص:

هدفت الدراسة للتعرف على مفهوم وأهداف وأهمية حوكمة الشركات، والتعرف على مفهوم أهداف وأهمية الإفصاح الاختياري. تمثلت مشكلة الدراسة في بيان خصائص حوكمة الشركات على الإفصاح الاختياري. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة التطبيقية. توصلت الدراسة لنتائج منها وجود علاقة طردية بين نسبة استقلالية لجان المراجعة والإفصاح الاختياري بنسبة 81.32 %، ووجود علاقة طردية بين نسبة الأسهم المملوكة لكبار الملاك والإفصاح الاختياري بنسبة 96.56 %. أوصت الدراسة بتوصيات منها العمل برفع الوعي بأهمية استقلالية لجان المراجعة لتفعيل حوكمة الشركات بصورة أكثر فعالية، وضرورة السعي بإعداد دورات متخصصة حول موضوعي خصائص حوكمة الشركات والإفصاح الاختياري.

الكلمات المفتاحية: خصائص حوكمة الشركات، الإفصاح الاختياري، استقلالية لجان المراجعة، نسبة الأسهم المملوكة لكبار الملاك، المعلومات خارج البيانات المالية

The impact of corporate governance characteristics on voluntary disclosure (a case study of a sample of Saudi companies for the period from 2017- 2021)

Bashir Bakri Agib Babiker

Abstract:

The study aimed to identify the concept, objectives and importance of corporate governance, and to identify the concept of objectives and importance of voluntary disclosure. The problem of the study was to show the characteristics of corporate governance on voluntary disclosure. The study relied on the descriptive analytical method in the applied study. The study reached results, including the existence of a direct relationship between the percentage of independence of audit committees and voluntary disclosure by 81.32 %, and the presence of a direct relationship between the percentage of shares owned by large owners and voluntary disclosure by 96.56 %. The study recommended recommendations, including working to raise awareness of the importance of the independence of audit committees to activate corporate governance more effectively, and the need to seek to prepare specialized courses on the two topics of corporate governance characteristics and voluntary disclosure.

Keywords: Characteristics of corporate governance, voluntary disclosure, independence of audit committees, percentage of shares owned by large owners, information outside the financial statements

مقدمة:

تعد حوكمة الشركات إحدى الموضوعات الهامة لكافة المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية ذلك بعد الازمات المالية المختلفة التي هدفت في أكثر من الشركات خاصة في الدول المتقدمة كالانهيار المالي الذي حدث في عدد من الدول مثل شرق آسيا وأمريكا اللاتينية. وقد سعت الجهات المهنية لإصدار محددات لحوكمة الشركات بناء على كافة الأطراف المختلفة من داخل وخارج منشآت الأعمال. يعد الإفصاح الاختياري أحد المفاهيم التي أسهمت في رفع كفاءة التقارير والقوائم المالية بتقديم معلومات مالية وغير مالية في صلب القوائم والتقارير المالية لنشر معلومات لمستثمريها والأطراف ذوي الصلة لا تتطلبها متطلبات الإفصاح الإلزامية والذي يوصف مبدئياً بالإفصاح خارج القوائم المالية عن بنود - مالية وغير مالية - غير مطلوبة

بشكل صريح سواء من قبل المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً (GAAP) أو قواعد هيئة الإشراف على تداول الأوراق المالية بالبورصة الأمريكية (SEC) ولكنها تبدو ملائمة لاحتياجات القرار للمستخدمين وللحد من عدم تماثل المعلومات لمستخدمي المعلومات.

مشكلة الدراسة:

تتمحور مشكلة الدراسة في بيان خصائص حوكمة الشركات على الإفصاح الاختياري، ويمكن صياغة مشكلة الدراسة في الأسئلة الآتية:

- هل توجد علاقة بين استقلالية لجان المراجعة كأحد خصائص حوكمة الشركات على الإفصاح الاختياري؟
- هل توجد علاقة بين نسبة الأسهم المملوكة لكبار الملاك كأحد خصائص حوكمة الشركات على الإفصاح الاختياري؟

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة في إلقاء الضوء على مفهوم حوكمة الشركات ودورها في رفع كفاءة الإفصاح الاختياري، وقلة الدراسات العربية التي تناولت هذا الموضوع، وأنها تمثل مرشداً لتطبيق خصائص حوكمة الشركات لعدد من الشركات وبيان أثرها على الإفصاح الاختياري.

أهداف الدراسة:

- ترمي الدراسة الى تحقيق الأهداف الآتي:
- التعرف على مفهوم وأهداف وأهمية حوكمة الشركات.
- التعرف على مفهوم أهداف وأهمية الإفصاح الاختياري.
- بيان أثر حوكمة الشركات على الإفصاح الاختياري.

فرضيات الدراسة:

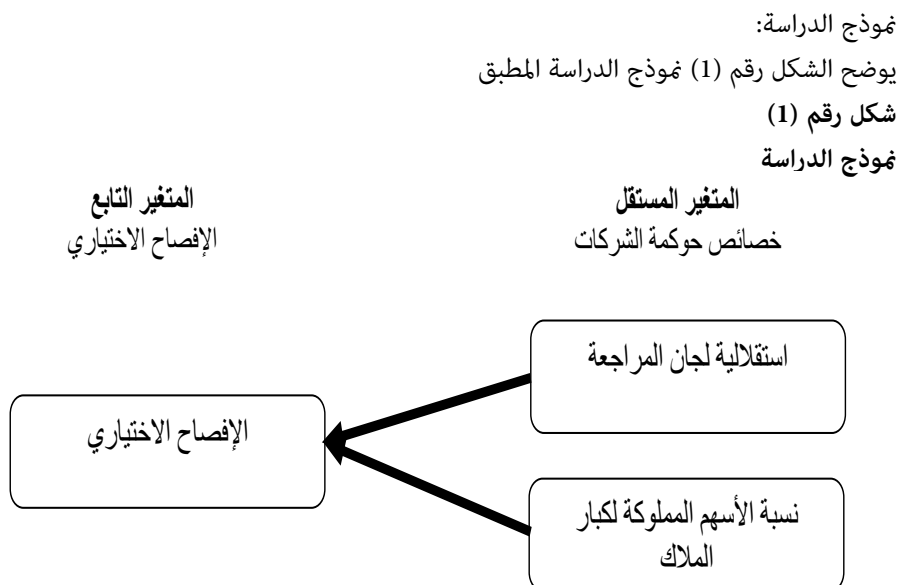
لحل مشكلة الدراسة قام الباحث باختبار الفرضيات الآتية:

الفرضية الأولى: هناك علاقة استقلالية لجان المراجعة كأحد خصائص حوكمة الشركات على الإفصاح الاختياري

الفرضية الثانية: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الأسهم المملوكة لكبار الملاك كأحد خصائص حوكمة الشركات على الإفصاح الاختياري

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي في صياغة مشكلة وفرضيات الدراسة، والمنهج الوصفي التحليلي في الدراسة التطبيقية، المنهج التاريخي في تتبع الدراسات السابقة ذات الصلة.



المصدر: إعداد الباحث، 2021م

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: قوائم وتقارير عدة منشآت سعودية

الحدود الزمانية: 2017-2021م

الحدود الموضوعية: استقلالية لجان المراجعة، نسبة الأسهم المملوكة لكبار المساهمين

الدراسات السابقة:

استعرض الباحث بعضاً من الدراسات ذات العلاقة بموضوع الدراسة التي تمكن الباحث من الاطلاع

عليها:

دراسة: Sallehuddin, 2016: بحثت الورقة في العلاقات بين خصائص حوكمة الشركات والملكية مع

مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية لـ 254 شركة عامة مدرجة في بورصة ماليزيا لعام 2010. تم

استخدام تحليل الانحدار لفحص العلاقة بين الإفصاح الاختياري للشركات والمتغيرات المستقلة التي تتكون (حجم

مجلس الإدارة، واستقلالية المجلس، وحجم لجنة المراجعة، والملكية الإدارية). كشفت الدراسة أن استقلال

مجلس الإدارة هو الوحيد الذي له علاقة مهمة بالإفصاح الاختياري للشركات. في المقابل فإن مدى الإفصاح

الاختياري للشركات غير مهم فيما يتعلق بحجم مجلس الإدارة وحجم لجنة المراجعة والملكية الإدارية. قدمت

الدراسة دليلاً للهيئات التنظيمية مثل بورصة ماليزيا وهيئة الأوراق المالية في ماليزيا للبحث عن المزيد وتعزيز

إطار حوكمة الشركات من أجل فهم الفوائد الكامنة وراء سن حوكمة الشركات في ماليزيا.⁽¹⁾

دراسة: Alfai & Almutawa, 2017: هدفت الدراسة لقياس مستوى الإفصاح الاختياري في

التقارير السنوية للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية للفترة من 2005-2008م وبيان تأثير

متغيرات حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح الاختياري توصلت الدراسة الى أن حجم مجلس الإدارة وازدواجية المهام وانشغال أعضاء مجلس الإدارة بمجالس أخرى ترتبط سلبيا مع مستوى الإفصاح الاختياري، ووجود علاقة إيجابية بين ملكية الحكومة ولجنة المراجعة ونسبة المدراء غير التنفيذيين ومستوى الإفصاح الاختياري.⁽²⁾

دراسة: Kamwana et al، 2018:

سعت الدراسة إلى معرفة تأثير خصائص مجلس الإدارة المختارة على الإفصاح الاختياري عن شركات التصنيع المدرجة في كينيا. كان الهدف العام للدراسة هو فحص تأثير خصائص مجلس الإدارة المختارة على الكشف الطوعي بين شركات التصنيع المدرجة في كينيا. سعت الدراسة تحديداً إلى معرفة تأثير (حجم مجلس الإدارة، واستقلالية مجلس الإدارة، وملكيتها مجلس الإدارة، وتنوع مجلس الإدارة بين الجنسين، ولجنة المراجعة على الإفصاح الاختياري). تعد الدراسة مهمة للمستثمرين الحاليين والمحتملين والحكومة وصانعي السياسات والأكاديميين. توصلت الدراسة الى وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين حجم مجلس الإدارة والمديرين المستقلين ولجنة المراجعة والتنوع بين الجنسين وملكيتها مجلس الإدارة بشأن الإفصاح الاختياري.⁽³⁾

دراسة: موسى، 2019م:

هدفت الدراسة الى أثر خصائص لجنة التدقيق المتمثلة في المتغيرات الآتية (حجم لجنة التدقيق، اجتماعات لجنة التدقيق، استقلالية لجنة التدقيق، الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق، عضوية أعضاء لجنة التدقيق في لجان أخرى) على مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية السنوية للبنوك الأردنية. توصلت الدراسة أن البنوك الأردنية تقوم بمستوى إفصاح اختياري في التقارير المالية السنوية مرتفع نسبياً، ووجود علاقة بين خصائص لجنة التدقيق (حجم لجنة التدقيق، الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق) ومستوى الإفصاح الاختياري، وعدم وجود علاقة بين خصائص لجنة التدقيق (استقلالية لجنة التدقيق، واجتماعات لجنة التدقيق، وعضوية أعضاء لجنة التدقيق في لجان أخرى) ومستوى الإفصاح الاختياري.⁽⁴⁾

دراسة: السويركي، 2021م:

هدفت الدراسة لفحص أثر آليات حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح الاختياري للشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين. توصلت الدراسة الى وجود أثر إيجابي لآليات حوكمة الشركات على الإفصاح الاختياري بتركز الملكية على الإفصاح الاختياري ووجود أثر إيجابي معنوي لاستقلال الإدارة على الإفصاح الاختياري بينما لا يوجد أثر معنوي لحجم مجلس الإدارة على الإفصاح الاختياري. أوصت الدراسة بتوصيات منها ضرورة قيام الشركات الصناعية بزيادة مستوى الإفصاح الاختياري في تقاريرها السنوية بتزويد مستخدمي التقارير بكافة المعلومات التي تعمل على وضع تصور واضح حول أداء الشركات وكفاءة إدارتها.⁽⁵⁾

التعقيب على الدراسات السابقة:

من اوجه شبه الدراسة مع الدراسات السابقة في بعض المتغيرات كحوكمة الشركات والإفصاح الاختياري والتشابه في بعض النتائج التي تم التوصل إليها. ومن أوجه الاختلاف بانفراد الدراسة باختبار بعض المتغيرات بحسب الحدود الموضوعية كنسبة استقلالية لجنة المراجعة ونسبة التملك لكبار المساهمين كأحد الخصائص لحوكمة الشركات واستخدام نموذج لحساب نسبة الإفصاح الاختياري لعينة من الشركات السعودية والتي لم تذكر في الدراسات السابقة على حسب اطلاع الباحث وفق ما جاء في الدراسات السابقة.

مفهوم حوكمة الشركات:

عرفت حوكمة الشركات في المصطلح الواسع الذي يصف العمليات والعادات والسياسات والقوانين والمؤسسات التي توجه المنظمات والشركات بالطريقة التي تتصرف بها وتدير وتتحكم في عملياتها.⁽⁶⁾ وبأنها بمثابة عملية إدارية تمارسها سلطة الإدارة الإشرافية سواء داخل الشركات أو خارجها وتتم الحوكمة من خلال مجموعة من القواعد والنظم القانونية والمحاسبية والمالية والاقتصادية، وأيضاً من خلال التعليمات والتوجيهات التي تصدرها الإدارة لتنفيذ وأداء العمل في كافة الأنشطة داخل الشركة بصورة سليمة مما يؤدي إلى حصول المنشأة على كافة حقوقها وسداد التزاماتها.⁽⁷⁾ وعرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بأنها النظام الذي يوجه ويضبط أعمال المؤسسة، حيث يصف ويوزع الحقوق والواجبات بين مختلف الأطراف في المؤسسات مثل مجلس الإدارة، الإدارة العليا، المساهمين ذوي العلاقة وبضع القواعد والإجراءات اللازمة لاتخاذ القرارات الخاصة بشؤون المؤسسة، كما يضع الأهداف والاستراتيجيات اللازمة لتحقيقها وأسس المتابعة لتقييم ومراقبة الأداء.⁽⁸⁾ وعرفها معهد المراجعين الداخليين (IIA) بأنها العمليات التي تتم من خلال الإجراءات المستخدمة من ممثلي أصحاب المصالح من أجل توفير إشراف على إدارة المخاطر والرقابة على مخاطر الشركات والتأكد من كفاية الضوابط لإنجاز الأهداف والمحافظة على قيمة الشركة من خلال أداء الحوكمة فيها.⁽⁹⁾

يستنتج الباحث من مفهوم حوكمة الشركات الآتي:

- بأنه نظام يحدد الحقوق والمسؤوليات لمختلف الأطراف.
 - وبأنه نظام متكامل للرقابة المالية والإدارية والقانونية.
 - ترمي إلى تحقيق العدالة لكافة الفئات.
 - يساهم في اتخاذ القرارات المالية والإدارية في الوقت المناسب.
 - تهدف لحماية الشركات من التلاعب المالي والإداري.
- يمكن للباحث تعريف حوكمة الشركات بأنها مجموعة من القواعد والإجراءات المتخذة من قبل منشآت الأعمال لحفظ الحقوق والواجبات لكافة الأطراف ذوي الصلة.

أهمية حوكمة الشركات:

يمكن بيان أهمية حوكمة الشركات وفقاً لما يلي:⁽¹⁰⁾

ضمان قدر ملائم من الطمأنينة للمستثمرين وحماية الأسهم في تحقيق عائد مناسب لاستثماراتهم مع العمل على الحفاظ على حقوق المساهمين وخاصة صغار المساهمين.

تعظيم القيمة السوقية وتدعيم تنافسية الشركات في أسواق المال العالمية وخاصة في ظل استحداث أدوات وآليات مالية جديدة وحدوث اندماجات واستحواذات أو بيع لمستثمر رئيسي.

التأكد من كفاءة تطبيق برامج الخصخصة وحسن توجيه الحصيلة منها إلى الاستخدام الأمثل منعاً لاي من حالات الفساد التي قد تكون مرتبطة بذلك.

توفير مصادر تمويل محلية أو عالمية للشركات سواء من خلال الجهاز المصرفي أو أسواق المال، خاصة في ظل تزايد سرعة حركة انتقال التدفقات الرأسمالية.

تجنب الانزلاق في مشاكل محاسبية ومالية، وتحقيق دعم واستقرار نشاط الشركات العاملة بالاقتصاد، ودرء حدوث انهيار بالأجهزة المصرفية وأسواق المال المحلية والعالمية والمساعدة في تحقيق التنمية والاستمرار الاقتصادي.

خصائص حوكمة الشركات:

يمكن بيان خصائص حوكمة الشركات وفقاً لما يلي:⁽¹¹⁾

حجم مجلس الإدارة: يعتبر حجم مجلس الإدارة من أهم العوامل التي تؤثر على أداء الشركات والتي تختلف باختلاف نوع الشركة وحجم الأصول وثقافة المجلس.

استقلال أعضاء مجلس الإدارة: يساعد استقلال أعضاء المجلس على تعزيز فعالية المجلس كآلية لحوكمة الشركة لتخفيف الانتهازية الإدارية والحد من تضارب المصالح بين المديرين والمساهمين.

ازدواجية دور المدير التنفيذي: تعني أن يتولى نفس الشخص دور المدير التنفيذي ودور رئيس مجلس الإدارة. والتي تقضي بالسماح للمديرين التنفيذيين بخدمة مصالحهم الذاتية والمشاركة في السلوكيات الانتهازية في إدارة استراتيجية الشركة.

استقلالية لجنة المراجعة:

تشكل لجنة المراجعة بقرار من الجمعية العامة للشركة من المساهمين أو من غيرهم على أن يكون من بينهم عضو مستقل على الأقل والا تضم آياً من أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين.

حجم لجنة المراجعة:

- يجب ألا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة ولا تزيد على خمسة.
- آلية هيكل الملكية: يتعبّر عنصراً هاماً لحوكمة الشركات ويمكن تعريف هيكل الملكية من خلال بعدين:⁽¹²⁾
- درجة تركيز الملكية: حيث تختلف الشركات لان هيكل ملكيتها اقل أو أكثر تشتتاً.
- طبيعة الملاك: حيث أن الشركات قد تكون خاصة، أو تملكها الحكومة، أو ملكية مختلطة.

الإفصاح الاختياري :

تعدد تعاريف الإفصاح الاختياري فقد عرف على انه الوسيلة التي تستخدمها المنشآت العامة لنشر معلومات لمستثمريها والاطراف ذوي الصلة لا تتطلبها متطلبات الإفصاح الإلزامية.⁽¹³⁾ وعرفت على أنها المعلومات التي تقع في المقام الأول خارج البيانات المالية والتي لا تتطلبها قواعد أو معايير المحاسبة صراحة.⁽¹⁴⁾ وبأنها تتمثل في المعلومات الموجودة خارج البيانات المالية بشكل أساسي والتي لا تتطلبها القواعد أو المعايير المحاسبية صراحة. وتشير إلى المعلومات الإضافية التي تقدمها الشركات إلى جانب المعلومات الإلزامية بهدف الحد من عدم تماثل المعلومات لمستخدمي المعلومات.⁽¹⁵⁾ ووفقاً لمنظور مجلس معايير المحاسبة المالية فان الإفصاح الاختياري يوصف مبدئياً بالإفصاح خارج القوائم المالية عن بنود - مالية وغير مالية - غير مطلوبة بشكل صريح سواء من قبل المبادئ المحاسبية المقبولة قبلاً عاماً (GAAP) أو قواعد هيئة الإشراف على تداول الأوراق المالية بالبورصة الأمريكية (SEC)، ولكنها تبدو ملائمة لاحتياجات القرار للمستخدمين⁽¹⁶⁾ وبأنها تشير في المقام الأول الى المعلومات خارج البيانات المالية غير الملزمة بالقواعد أو المعايير المحاسبية ويتم بمبادرة من الشركات لتلبية احتياجات أصحاب المصالح المختلفة هذه المعلومات الإضافية تقدم الى جانب المعلومات الإلزامية وذلك للحد من عدم تماثل المعلومات.⁽¹⁷⁾

يستنتج الباحث من مفهوم الإفصاح الاختياري الآتي:

- بأنه نشر معلومات خارج البيانات المالية.
 - تمثل معلومات إضافية تقدمها الشركات الى جانب المعلومات الإلزامية.
 - تسهم في الحد من عدم تماثل المعلومات لمستخدمي المعلومات.
 - يشتمل على معلومات مالية وغير مالية غير مطلوبة بشكل صريح.
- يمكن للباحث تعريف الإفصاح الاختياري بأنه تمثل معلومات خارج الميزانية لمعلومات مالية وغير مالية غير مطلوبة من قبل الهيئات المهنية.

أهداف الإفصاح الاختياري:

يهدف الإفصاح الاختياري بشكل عام الى تلبية احتياجات مستخدمي التقارير المالية كلها من اجل اتخاذ القرارات المناسبة، وهذا الهدف الهام يشمل أنواع الإفصاح الاختياري جميعها. إلا أن هدف الإفصاح الاختياري أو التوسع في الإفصاح سوف يمكن المستخدمين من اتخاذ قرارات أكثر دقة وموضوعية، وان التوصية رقم (105) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية قد حددت أهداف الإفصاح الفعال على النحو التالي:⁽¹⁸⁾

- وصف المفردات التي لم يتم الاعتراف بها في القوائم المالية واقتراح مقياس ملائم لها.
- توفير معلومات لمساعدة الأطراف الخارجية على تقدير المخاطر.
- توفير معلومات مهمة في التقارير المرحلية، أو أي أمور محاسبية أخرى تستلزم دراسة عمومية.
- توفير المعلومات التي تساعد مستخدمي القوائم المالية على مقارنة الأرقام بمشيلاتها لشركات أخرى وكذلك مقارنة للشركة نفسها عبر السنوات.
- توفير بيانات التدفقات النقدية المستقبلية الداخلة والخارجة، وتوفير معلومات للتنبؤ بتلك التدفقات.
- مساعد المستثمرين على تقييم العائد على الاستثمار في الشركة والتنبؤ بهذا العائد مستقبلاً.

أهمية الإفصاح الاختياري:

تتمثل أهمية الإفصاح الاختياري بالفائدة التي يقدمها للمستثمرين والمقرضين والمستخدمين المختلفين، وتتمثل أهمية الإفصاح الاختياري بالآتي:⁽¹⁹⁾

بتقديم المعلومات المالية وغير المالية من قبل الشركة والمساعدة لزيادة تفاعل أنشطة الشركة ومساعدة الأشخاص القائمين عليها والذي يخلق أفكار لدى الأطراف المتعامل معها مما يساعد بتقليل الفجوة بين الشركة والمتعاملين.

حل مشكلة عدم قدرة تحديد احتياجات المستخدمين المتنوعين من البيانات المالية.

الحد من محاولات الإفادة غير المشروعة من المعلومات الداخلية للشركة وتقليل التعامل في مثل تلك الحالات في الحصول على المعلومات الداخلية.

تخفيض تكلفة رأس المال الذي ترغب الشركة في الحصول عليه بتوفير معلومات كافية ودقيقة للجهات المستثمرة وتقليل تفاوت المعلومات المالية.

تخفيض عدم تماثل المعلومات بين المتعاملين في الأسواق المالية الأمر الذي يساعد على تنشيط السوق وتأدية دوره بفاعلية.

زيادة الطلب للشركات المصدرة للأوراق المالية بما يسهم فب ارتفاع القيمة السوقية للسهم المصدر. يساعد الأطراف الحاملة للسهم على الوصول الى التنبؤات عالية الدقة حول إمكانية تحقيق الشركة للأرباح.

الدراسة التطبيقية:

قام الباحث بتطبيق نموذج الدراسة والذي يتضمن مفردتين لحوكمة الشركات بتقييم نسبة استقلالية لجنة المراجعة في عضويتها ونسبة التملك لكبار المساهمين بالمنشآت و (49) مفردة حول الإفصاح الاختياري حيث تنوعت الدراسات لتطبيق نموذج حوكمة الشركات وعلاقته بالإفصاح الاختياري يوضح الجدول رقم (1) الدراسات التي تناولت موضوع البحث وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (1)

الدراسات التطبيقية التي تناولت نماذج لحوكمة الشركات والإفصاح الاختياري

السنة	معد الدراسة	عنوان الدراسة	اسلوب الدراسة
2015	Albitar	Firm characteristics, governance attributes and corporate voluntary disclosure: A study of Jordanian listed companies	استعرضت الدراسة 63 عنصراً لتقييم مستوى الإفصاح الاختياري
2015	دحدوح، وحمادة	نموذج لقياس الإفصاح الاختياري وتطبيقه في بيئة الأعمال السورية	استعرضت الدراسة تتضمن 120 عاملاً للتعبير عن الإفصاح الاختياري وقسمت الى تسع مجموعات
2017	Mostafa I. Elfeky	The extent of voluntary disclosure and its determinants in emerging markets: Evidence from Egypt	استعرضت الدراسة 69 عنصراً لتقييم مستوى الإفصاح الاختياري قسمت الى ثلاثة عشرة مجموعة فرعية
2018	الحسناوي، وجود	تقييم مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية في عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية	استعرضت الدراسة قائمة تتضمن 110 عاملاً للتعبير عن الإفصاح الاختياري وقسمت الى خمس مجموعات
2020	احمد	العلاقة بين آليات حوكمة الشركات ومستوى الإفصاح الاختياري وتأثيرها التفاعلي على الأداء بالشركة - دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة في سوق الأسهم السعودي	استعرضت الدراسة قائمة 40 عاملاً للتعبير عن الإفصاح الاختياري وقسمت الى احدى عشر مجموعة، و25 عاملاً لحوكمة الشركات

المصدر: إعداد الباحث، 2022م من واقع الاطلاع على البحوث المنشورة

النموذج المقترح (علاقة خصائص حوكمة الشركات على الإفصاح الاختياري)
 افتراضات النموذج المقترح (علاقة خصائص حوكمة الشركات على الإفصاح الاختياري)
 تتمثل افتراضات النموذج المقترح (علاقة خصائص حوكمة الشركات على الإفصاح الاختياري) بالآتي:
 المتغيرات الكمية المكونة للنموذج ليست ثابتة ويمكن أن تختلف باختلاف النشاط التي تزاوله المنشآت وبحسب القطاع الذي تتبع له.
 المدة الزمنية التي يغطيها النموذج تعتبر كافية لتتبع مظاهر ودلالات النموذج.
 يتم استقراء النتائج بفحص وتحليل بيانات النموذج وتتبع أثر الاتجاه العام للنشاط على مدى فترة التطبيق ومن ثم عرض المعلومات في شكل تقرير وصفي.
 النموذج وسيلة لتمثيل ظاهرة علاقة خصائص حوكمة الشركات على الإفصاح الاختياري.
 نموذج تحليلي للتنبؤ بمدى علاقة خصائص حوكمة الشركات على الإفصاح الاختياري.
 المقاييس الكمية التي يبنى على أساسها النموذج تتمثل في مؤشرات مالية تعكس اتجاه النشاط لمنشآت الأعمال.
 عينة دراسة النموذج المقترح (علاقة خصائص حوكمة الشركات على الإفصاح الاختياري)
 شملت عينة الدراسة للفترة المالية 2017-2021م لبيانات القوائم والتقارير المالية.
 إدخال نموذج مخرجات النظام المحاسبي
 يوضح الجدول رقم (2) بيانات المتغيرات المستقلة والتابعة:
 جدول رقم (2)
 بيانات المتغيرات المستقلة والتابعة

المتغير التابع	المتغير المستقل		
الافصاح الاختياري	خصائص حوكمة الشركات		السنة
	نسبة الأسهم المملوكة لكبار المساهمين	نسبة استقلالية لجنة المراجعة	
0.85034	0.126493136	0.333333333	2017
0.863946	0.101334415	0.45	2018
0.884354	0.075657552	0.505555556	2019
0.891156	0.075300057	0.533333333	2020
0.904762	0.040039309	0.516666667	2021

المصدر: إعداد الباحث، 2022، من واقع بيانات القوائم والتقارير المالية لعينة متوسطة من الشركات السعودية للفترة من 2017-2021م

يتضح للباحث من بيانات الجدول رقم (2) ما يلي:

- التذبذب شبه المتصاعد لنسبة الأفراد المستقلين بلجنة المراجعة خلال فترة الدراسة.
- التذبذب المتناقص لنسبة الأسهم المملوكة لكبار المساهمين خلال فترة الدراسة.
- التذبذب المتصاعد للإفصاح الاختياري خلال فترة الدراسة.

– اختبار النموذج المقترح (علاقة خصائص حوكمة الشركات على الإفصاح الاختياري)
أولاً العلاقة بين المتغير التابع (الإفصاح الاختياري) والمتغير المستقل (نسبة استقلالية لجان المراجعة)
يبين الجدول رقم (3) العلاقة بين المتغير التابع (الإفصاح الاختياري)، والمتغير المستقل (نسبة استقلالية لجان المراجعة) لأفراد عينة الدراسة لاختبار الفرضية الأولى التي تنص على (هناك علاقة استقلالية لجان المراجعة كأحد خصائص حوكمة الشركات على الإفصاح الاختياري):
جدول رقم (3)

العلاقة بين المتغير التابع (الإفصاح الإختياري) والمتغير المستقل (نسبة إستقلالية لجان المراجعة)
لأفراد عينة الدراسة لإختبار الفرضية الأولى

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0002	24.30527	0.031529	0.766328	C
0.0364	3.613760	0.066600	0.240678	X ₁
0.878912	Mean dependent var		0.813192	R-squared
0.021726	S.D. dependent var		0.750923	Adjusted R-squared
-5.921417	Akaike info criterion		0.010843	S.E. of regression
-6.077641	Schwarz criterion		0.000353	Sum squared resid
-6.340709	Hannan-Quinn criter.		16.80354	Log likelihood
1.614248	Durbin-Watson stat		13.05926	F-statistic
			0.036407	Prob(F-statistic)

المصدر: إعداد الباحث، 2021، بيانات الدراسة التطبيقية وفق برنامج Eviews

يتضح للباحث من بيانات الجدول أعلاه ما يلي:

يبلغ معامل التحديد (R-Squared) (0.813192)، يستخدم لقياس القوة التفسيرية للنموذج. أن المتغير المستقل مسئول بمعدل (81.32 %) من التغيرات في المتغير التابع والباقي (18.68 %) عبارة عن أثر المتغيرات الأخرى.

(C) المعدل الثابت لتغير المتغير التابع وفق تغير المتغير المستقل والبالغ (0.766328)، وبلغ معامل الخطأ المعياري للمعالم المقدرة للمعدل الثابت بقيمة (0.031529)، وقيمة (t-Statistic) والبالغ (24.30527) عند مستوى خطأ للمعلمة (0.0002) وهي اقل من قيمة الخطأ (0.05) بما يعني وجود علاقة ذات دلالة إحصائية.

تبلغ قيمة معامل المتغير المستقل (0.240678) بمعامل خطأ معياري بلغ (0.066600) عندما تكون قيمة (t-Statistic) والبالغ (3.613760) عند مستوى خطأ للمعلمة (0.0364) وهي اقل من قيمة الخطأ (0.05) بما يعني وجود علاقة ذات دلالة إحصائية.

تبلغ قيمة (F-Statistic) (13.05926) عند معامل خطأ يبلغ (0.036407) للنموذج ككل وهي اقل من قيمة الخطأ (0.05) مما يعني وجود علاقة ذات دلالة إحصائية.

ويمكن صياغة النموذج لأفراد العينة وفق ما يلي:

$$X_1 \times 0.240678 + Y = 0.766328$$

حيث أن:

Y الإفصاح الاختياري

X_1 نسبة استقلالية لجان المراجعة

ثانياً العلاقة بين المتغير التابع (الإفصاح الاختياري) والمتغير المستقل (نسبة الأسهم المملوكة لكبار الملاك)

يبين الجدول رقم (4) العلاقة بين المتغير التابع (الإفصاح الاختياري)، والمتغير المستقل (نسبة ملكية الأسهم) لأفراد عينة الدراسة لاختبار الفرضية الثانية التي تنص على (هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الأسهم المملوكة لكبار الملاك كأحد خصائص حوكمة الشركات على الإفصاح الاختياري):

جدول رقم (4)

العلاقة بين المتغير التابع (الإفصاح الاختياري) والمتغير المستقل (نسبة الأسهم المملوكة لكبار الملاك) لأفراد عينة الدراسة لاختبار الفرضية الثانية

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	146.6166	0.006372	0.934209	C
0.0027	-9.181308	0.071901	-0.660145	X _r
0.878912	Mean dependent var		0.965634	R-squared
0.021726	S.D. dependent var		0.954179	Adjusted R-squared
-7.614440	Akaike info criterion		0.004651	S.E. of regression
-7.770665	Schwarz criterion		6.49E-05	Sum squared resid
-8.033732	Hannan-Quinn criter.		21.03610	Log likelihood
2.429497	Durbin-Watson stat		84.29642	F-statistic
			0.002732	Prob(F-statistic)

المصدر: إعداد الباحث، 2021، بيانات الدراسة التطبيقية وفق برنامج Eviews

يتضح للباحث من بيانات الجدول أعلاه ما يلي:

يبلغ معامل التحديد (R-Squared) (0.965634)، يستخدم لقياس القوة التفسيرية للنموذج. أن المتغير المستقل مسئول بمعدل (96.56 %) من التغيرات في المتغير التابع والباقي (3.44 %) عبارة عن أثر المتغيرات الأخرى.

(C) المعدل الثابت لتغير المتغير التابع وفق تغير المتغير المستقل والبالغ (0.934209)، وبلغ معامل الخطأ المعياري للمعالم المقدرة للمعدل الثابت بقيمة (0.006372)، وقيمة (t-Statistic) والبالغ (146.6166) عند مستوى خطأ للمعلمة (0.0000) وهي اقل من قيمة الخطأ (0.05) بما يعني وجود علاقة ذات دلالة إحصائية.

تبلغ قيمة معامل المتغير المستقل (-0.660145) بمعامل خطأ معياري بلغ (0.071901) عندما تكون قيمة (t-Statistic) والبالغ (-9.181308) عند مستوى خطأ للمعلمة (0.0027) وهي اقل من قيمة الخطأ (0.05) بما يعني وجود علاقة ذات دلالة إحصائية.

تبلغ قيمة (F-Statistic) (84.29642) عند معامل خطأ يبلغ (0.002732) للنموذج ككل وهي اقل من قيمة الخطأ (0.05) بما يعني وجود علاقة ذات دلالة إحصائية.

ويمكن صياغة النموذج لأفراد العينة وفق ما يلي:

$$Y = 0.934209 - X_2 \times 0.660145$$

حيث أن:

الإفصاح الاختياري	Y
نسبة الأسهم المملوكة لكبار الملاك	X_2
الخاتمة	

تناولت الدراسة أثر خصائص حوكمة الشركات على الإفصاح الاختياري - دراسة حالة عينة من الشركات السعودية للفترة من 2017-2021م. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة التطبيقية وتوصلت الدراسة الى نتائج وتوصيات يمكن تلخيصها وفق ما يلي:

النتائج:

توصل الباحث للنتائج الآتية:

التذبذب شبه المتصاعد لنسبة الأفراد المستقلين بلجنة المراجعة خلال فترة الدراسة.

التذبذب المتناقص لنسبة الأسهم المملوكة لكبار المساهمين خلال فترة الدراسة.

التذبذب المتصاعد للإفصاح الاختياري خلال فترة الدراسة.

وجود علاقة طردية بين نسبة استقلالية لجان المراجعة والإفصاح الاختياري بنسبة 81.32 %.

وجود علاقة طردية بين نسبة الأسهم المملوكة لكبار الملاك والإفصاح الاختياري بنسبة 96.56 %.

التوصيات :

- أوصى الباحث بالتوصيات الآتية:
- العمل برفع الوعي بأهمية استقلالية لجان المراجعة لتفعيل حوكمة الشركات بصورة أكثر فعالية.
- ضرورة السعي بأعداد دورات متخصصة حول موضوعي خصائص حوكمة الشركات والإفصاح الاختياري.
- العمل على تطوير تقنيات لمزيد من الإفصاح الاختياري بالقوائم والتقارير المالية.
- العمل على تطوير اساليب حديثة لتقييم حوكمة الشركات لمنشآت الأعمال.

الهوامش:

- (1) Sallehuddin, Mohd Rashdan, (2016), **The Impact of Corporate Governance On Voluntary Disclosure** (Sallehuddin Among Public Listed Companies in Malaysia, e-Academia Journal, Volume 5 Issue 2
- (2) Alfraih, M. M., & Almutawa, A. M., (2017), **Voluntary Disclosure & Corporate Governance: Empirical Evidence from Kuwait**. International Journal of Law and Management, 59 (2)
- (3) Kamwana et. al, (2018), **Effect Of Selected Board Characteristics On Voluntary Disclosure Among manufacturing Firms Listed In Nairobi Securities Exchange**, International Journal of Current Research, Vol. 10, Issue, 01
- (4) موسى، شادي عبد الله احمد، (2019)، **أثر خصائص لجنة التدقيق على مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية السنوية للبنوك الأردنية**، (جامعة آل البيت، رسالة ماجستير في المحاسبة)
- (5) السويركي، هاني جودت، (2021)، **أثر آليات حوكمة الشركات على الإفصاح الاختياري - دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين**، (الجامعة الإسلامية بغزة - شؤون البحث العلمي والدراسات العليا، مج 29 - ع 3)
- (6) Humera Khan, (2011), **A Literature Review of Corporate Governance**, International Conference on E-business, Management and Economics, Vol.25 , p 1
- (7) الحاج، محاسن علي خليل، (2017)، **دور الحوكمة في استمرار ونجاح الشركات العائلية - دراسة تطبيقية على الشركات العائلية السعودية**، (جرش: جامعة جرش، مجلة المحاسبة والتدقيق والحوكمة، مج 2، ع 4)، ص 42
- (8) Organisation For Economic Co-Operation And Development, (2008), **Using The OECD Principles Of Corporate Governance A Boardroom Prespective**, Paris, p 15
- (9) (9) الحربي، الاء واصل، (2021)، **أثر حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية - دراسة تطبيقية على البنوك المدرجة في السوق المالية السعودية تداول**، (الجامعة الإسلامية بغزة، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، مج 29، ع 3)، ص 230
- (10) عبد الله، أيوب الهادي إسماعيل، (2018)، **دور قواعد حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي وممارسات المحاسبة الإبداعية: دراسة ميدانية على عينة من المصارف التجارية السودانية**، (أم درمان: جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراه غير منشورة)، ص 64-65
- (11) باجآخر وآخرون، محمد صالح، (2020)، **أثر خصائص حوكمة الشركات على هيكل رأس المال في الشركات المساهمة غير المالية المدرجة بسوق المال السعودي**، (الشارقة: مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مج 17، ع 2 (B))، ص 213-217

- (12) خليل، وإبراهيم، علي محمود مصطفى، منى مغربي محمد، (2015)، أثر أنماط هياكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على جودة التقرير المالي عبر الأنترنت بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، مجلة الفكر المحاسبي، مج 19، ع 1)، ص ص 63-64
- (13) Yang, Lan et. al, (2013), **Determinants and features of voluntary disclosure in the Chinese stock market**, China Journal of Accounting Research 6, p 265
- (41) Wen Qu et. al, (2013), **A Study Of Voluntary Disclosure Of Listed Chinese Firms – A Stakeholder Perspective**, Managerial Auditing Journal Vol. 28, No. 3, 262
- (15) Hasan, Tanvir & Hosain, Zakir, (2015), **Corporate Mandatory & Voluntary Disclosure Practices In Bangladesh: Evidence From Listed Companies Of Dhaka Stock Exchange**, Research Journal of Finance and Accounting, Vol.6, No.12, p 15
- (16) محمد، صائب سالم، (2018)، أثر الإفصاح الاختياري في جودة الإبلاغ المالي دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، (بغداد: مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، ع 45)، ص 255
- (17) المطارنة، علاء جبر، (2019)، أثر خصائص الشركة على الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية للشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمان، (الأنبار: جامعة الأنبار، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، مج 11، ع 25)، ص 451
- (18) دحدوح، وحمادة، حسن احمد، رشا أنور، (2015)، نموذج مقترح لقياس الإفصاح الاختياري وتطبيقه في بيئة الأعمال السورية، (دمشق: جامعة دمشق، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مج 31، ع 1)، ص ص 19-20
- (19) العامري، والربيعي، زينب صادق إبراهيم، محمد سمير دهيرب، (2018)، الإفصاح الاختياري عن خدمات التأمين وأثره على أداء الشركات – دراسة تطبيقية في عينة من شركات التأمين العراقية، (مجلة دراسات محاسبية ومالية، مج 13، ع 44، الفصل الثالث)، ص 205